|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **كلية الادارة والاقتصاد** | | | | College Name |
| **محاسبة** | | | | Department |
| **إسراء زهير بدر** | | | | Full Name as written in Passport |
|  | | | | e-mail |
| **Professor** | **Assistant Professor** | **Lecturer** | **Assistant Lecturer** | Career |
| PhD | | Master | |  |
| **العلاقة التكاملية بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وأثرها في جودة العمل التدقيقي** | | | | Thesis Title |
| **2009** | | | | Year |
| **إن النظرة المتعمقة لطبيعة التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي وفهم أهداف وأساليب كل منهما تكشف عن أوجه التشابه في الأهداف والأساليب على الرغم من وجود بعض الاختلاف بينهم،وهذا التشابه إلى جانب تزايد التوجه نحو تحقيق الفعالية و الكفاءة والاقتصادية في التدقيق شكل مسوغات عملية ومنطقية لوجود التعاون والتنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي،لكن يبقى المدقق الخارجي مسؤولاً عن الرأي الفني المحايد بالقوائم المالية، واتخاذ قرار الاعتماد على بعض أعمال المدقق الداخلي،وهذا القرار يتطلب توافر شروط ضرورية في التدقيق الداخلي تكون أساساً لاتخاذ مثل هذا القرار،وبالوقت نفسه يجب تحديد مجالات التعاون التي تحقق مؤشرات الفاعلية والكفاءة والاقتصادية في التدقيق والتحقيق من جهات رسمية وغير رسمية،لذا عُد عمل التدقيق أحدى أهم الوسائل الهادفة إلى نهضة البلاد اقتصادياً ومالياً.**  **ونظراً للأهمية التي تحتلها مهنة التدقيق لذا توجب وضع معايير لتنظيم المهنة سلوكياً ومهنياً ووضع قواعد تحدد مسؤولية المدقق الخارجي تجاه الأخطاء التي قد تظهر في البيانات التي يصادق عليها،ووضع إجراءات يتبعها من خلال قيامه بعملية تقويم شاملة بجميع المخاطر التي من الممكن ان يواجهها بالعملية التدقيقية من خلال دراسة أولية للوحدة المراد تدقيقها وتحديد السياسات الواجب أتباعها لتقليص أثر المخاطر وبذلك يضمن أداءً كفؤا وفاعلاً عند قيامه بمهمته التدقيقية.**  **واستند البحث على فرضية مفادها :**  **1- لا توجد علاقة بين عمل المدقق الداخلي وعمل المدقق الخارجي.**  **2- لا توجد عوامل تؤثر على مجالات التعاون والتنسيق بين المدقق الداخلي والمدقق الخارجي.**  **وتأسيسـاً على ذلك فأن هذا البحث يهدف إلى دراسة وتحديد العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي بالشكل الذي يسهم في بناء منهجية علمية وعملية سليمة وبما ينسجم مع معايير جودة الاداء من خلال الاستعانة بالعديد من الاجراءات والوسائل للوصول الى جودة اداء مهني ولغرض تحقيق هدف البحث تم تقسيمه الى اربعة فصول لتغطية جانبيه النظري والعملي ، واستخدمت الباحثة الاسلوب الوصفي في الجانب النظري والتحليل الاحصائي والمعاينة في الجانب التطبيقي ، وطورت لهذا الغرض استمارة استبيان محكمة وتوصلت الدراسة الى مجموعة استنتاجات اهمها ليس هناك اهتمام واضح وملموس من المدققين الخارجيين والداخليين للعمل على وضع مؤشرات مما يتطلب اهتمام الجهات المهنية المتابعة من خلال تسليط الضوء على السياسات الاساسية واصداربعض القوانيين والتعليمات ليتم العمل على اساسها عند التخطيط لاداء مهام العمل التدقيقي . ومن جانب اخرلفت انظار الممتهنين حول اهمية اتباع الاساليب الحديثة في التدقيق كاسلوب التدقيق المستند للمخاطر وضرورة وجود مؤشرات يتم من خلالها قياس جودة الاداء المهني اذ ان الجودة تعد مبدأ شامل ويجب ان يجزء الى ما يتناسب مع سياسات واجراءات مهام العملية التدقيقية وفق احدث المعايير المهنية على سبيل المثال اتباع المعيار الدولي 220 في العمل المهني سواء في ديوان الرقابة المالية او مكاتب التدقيق الخاصة.**  **واوصت الباحثة على ضرورة قيام مجلس مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات بالتعاون مع مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقي وبمساعدة مدراء من ديوان الرقابة المالية ومجلس المهنة والاساتذة الاكاديميين المتخصصين لاصدار معايير وارشادات تخص جودة الاداء المهني ووفقا لمتطلبات المعيار الدولي 220 وبما لا يتعارض مع القواعد والضوابط والتعليمات المهنية ليتم اعتماده كمعيار محلي لقياس جودة التدقيق الخارجي ويكون اساسا لمراقبة الجودة من قبل مجلس مهنة ومراقبة وتدقيق الحسابات ومن خلاله يتم تحديد مدى كفاءة وفاعلية واقتصادية الاداء المهني لكل مدقق خارجي.** | | | | Abstract |